

دور سياسات التنمية للحدّ من الفقر

د. إبراهيم سالم محمد القيب*

قسم علم الاجتماع ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا-الجبل الغربي-الزنتان.

ebrageeb79@gmail.com

تاريخ الاستلام 25 / 10 / 2025م تاريخ القبول 3 / 2 / 2026م

The Role of Development Policies in Reducing Poverty

*Dr. Ibrahim Salem Mohammed Al-Qeib

Department of Sociology, Libyan Academy for Graduate Studies - Western
.Mountain - Zintan

Abstract:

The role of sustainable human development policies in poverty reduction is considered a strategically important issue in contemporary development studies, given that poverty represents a major obstacle to development at both the local and international levels. The research was based on a fundamental question: how do sustainable development policies contribute to tackling poverty and ensuring justice between present and future generations? The study adopted a descriptive and analytical desk-based approach, addressing concepts and terms related to sustainable human development and poverty, and reviewed a number of relevant previous local and Arab studies, focusing on the similarities and differences in results and methodological approaches. The results showed that sustainable human development is an integrated process carried out by state institutions and civil society, aimed at building the capacities of individuals and guaranteeing human rights, while achieving a balance between the exploitation of natural resources and their conservation. The study also concluded that poverty is not merely an economic phenomenon, but a comprehensive human challenge facing all peoples, which requires the development of clear, implementable development strategies that are rooted in the local reality. The research concluded that the responsibility for eradicating poverty lies primarily with the state through the formulation of integrated national programmes based on comprehensive development plans, while promoting community participation and raising awareness of the importance of sustainability through educational and media institutions. The recommendations focused on a set of practical measures, the most important of which are: linking development policies to social and economic realities, promoting community awareness of the role of sustainable development in the third millennium, and developing clear national plans

to combat poverty.

Keywords: Role – Development – Unfortunately, from Poverty

المُلخَص :

يُعدّ موضوع دور سياسات التنمية البشرية المستدامة في الحد من الفقر من القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية في الدراسات التنموية المعاصرة، لما يمثله الفقر من عائق رئيسي أمام مسارات التنمية على المستويين المحلي والدولي. وانطلق البحث من إشكالية جوهرية مفادها :كيف تسهم السياسات التنموية المستدامة في مواجهة مشكلة الفقر وضمان العدالة بين الأجيال الحاضرة واللاحقة. ، واعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي الوصفي التحليلي، إذ تناولت المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة والفقر، كما استعرضت عدداً من الدراسات السابقة المحلية والعربية ذات الصلة، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف في النتائج والتوجهات المنهجية.

أظهرت النتائج أن التنمية البشرية المستدامة تمثل عملية متكاملة تقوم بها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وتهدف إلى بناء قدرات الأفراد وضمان حقوق الإنسان، مع تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على استمراريتها. كما خلصت الدراسة إلى أن الفقر ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل تحدٍ إنساني شامل يواجه جميع الشعوب، الأمر الذي يستوجب وضع استراتيجيات تنموية واضحة، قابلة للتنفيذ، ومنبثقة من الواقع المحلي. وتوصل البحث إلى أن مسؤولية القضاء على الفقر تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة عبر صياغة برامج وطنية متكاملة، تستند إلى خطط تنموية شاملة، مع تعزيز المشاركة المجتمعية، ونشر الوعي بأهمية الاستدامة من خلال مؤسسات التعليم والإعلام.

أما التوصيات فقد ركزت على جملة من الإجراءات العملية، أهمها: ربط السياسات التنموية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، تعزيز التوعية المجتمعية بدور التنمية المستدامة في الألفية الثالثة، وضع خطط وطنية واضحة لمكافحة الفقر، وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الموارد الطبيعية عبر إدارتها بطريقة رشيدة.

الكلمات المفتاحية : دور ، التنمية ، للحد من الفقر

المقدمة:

يُعدّ الفقر من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور، إلا أنّ خطورته تتزايد في ظلّ التحولات العالمية الراهنة التي تتسم بالعولمة المتسارعة، والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والفرص بين الدول وداخلها. ويُنظر إلى الفقر لا باعتباره مجرد نقص في الدخل أو الموارد المادية، بل بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد تمسّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للإنسان، وتتعرض سلباً على قدراته في المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتحد من إمكانياته في تحقيق حياة كريمة. وفي هذا السياق، تبرز التنمية البشرية المستدامة باعتبارها مقاربة شمولية لمعالجة هذه الإشكالية، إذ تضع الإنسان في قلب العملية التنموية، وتسعى إلى تمكينه من الموارد والقدرات التي تؤهله للاندماج في مسارات الإنتاج والمشاركة المجتمعية.

لقد شكّل مفهوم التنمية البشرية منذ ظهوره في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مطلع التسعينيات نقلة نوعية في التفكير التنموي، حيث تجاوز المقاربات التقليدية التي حصرت التنمية في مؤشرات النمو الاقتصادي، لينفتح على أبعاد أكثر عمقاً تتعلق بتحسين نوعية الحياة وتوسيع خيارات الأفراد. ومن هنا، ارتبطت التنمية البشرية المستدامة بمجالات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، مع التأكيد على استدامة الموارد وضمان حقوق الأجيال القادمة. وهذا التحول المفاهيمي جعلها أداة فعالة لفهم ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة، ووضع استراتيجيات وسياسات قادرة على معالجتها بطرق أكثر شمولاً وعدلاً.

ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين الفقر وسياسات التنمية البشرية المستدامة، من خلال الانطلاق من فرضية أساسية مفادها أنّ أيّ تقدم حقيقي في مكافحة الفقر يتطلب الاستثمار في الإنسان عبر التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل اللائقة، إلى جانب تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد. ومن هنا، فإن السياسات التنموية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت قائمة على رؤية شمولية تراعي التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، بما يضمن بناء مجتمعات أكثر استقراراً وتماسكاً.

أن السياسات الاجتماعية الفاعلة هي الركيزة الأساسية للحد من الفقر، حيث يجب أن تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد وفرص العمل والتعليم. تُعد البرامج

الموجهة للفئات الأكثر ضعفاً (مثل النساء والشباب) ضرورة لضمان عدم إغفال أي فئة في عملية التنمية. تشمل هذه السياسة [1].

ويستند هذا البحث إلى إطار نظري يجمع بين نظرية السياسات الاجتماعية التي تركز على دور الدولة والمؤسسات في إعادة توزيع الموارد وتحقيق الحماية الاجتماعية، ونظرية رأس المال البشري التي تؤكد على أهمية التعليم والتدريب كوسيلة لزيادة الإنتاجية والحد من الفقر. كما يستعين بعدد من الدراسات السابقة العربية والدولية، بهدف تقديم قراءة تحليلية متوازنة توضح التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في توظيف سياسات التنمية البشرية المستدامة لمكافحة الفقر، وتبرز في الوقت نفسه أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها.

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه محاولة علمية لإبراز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية البشرية المستدامة، وتسهيل الضوء على آليات ووسائل الحد من الفقر، ليس فقط من خلال المساعدات الاقتصادية المباشرة، بل عبر بناء القدرات وتمكين الأفراد من الاعتماد على أنفسهم. كما يسعى البحث إلى تقديم إضافة نوعية للنقاش الدائر حول العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياق التنمية، من خلال ربط قضايا الفقر بالاستراتيجيات التنموية طويلة المدى.

حيث تضمن الفصل الأول مشكلة البحث. أهمية البحث. أهداف البحث. تساؤلات البحث مفاهيم ومصطلحات البحث. والفصل الثاني. الإطار النظري. الدراسات السابقة. سياسات التنمية والتنمية البشرية المستدامة، وأبرز العناصر الكفيلة لتحقيق الاستدامة. الفقر والفقر البشري كتحدٍ للتنمية البشرية المستدامة. استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة للحد من مشكلة الفقر. الباب الثالث الإجراءات المنهجية: مجالات الدراسة المجال المكاني المجال البشري، المجال الزمني الباب الرابع نتائج البحث التوصيات التقرير العام الخاتمة قائمة المصادر والمراجع

مشكلة البحث:

تلعب سياسات التنمية دوراً مهماً وبارزاً في حياة البشر، وبالأخص التي تركز على النمو الاقتصادي الشامل، لما لها من دور حاسم في الحد من مشكلة الفقر، ونظراً لتزايد الاهتمام بالتنمية بشكل عام برز حديثاً مفهوم التنمية البشرية المستدامة، من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وبرامجها الإنسانية لإيجاد حياة كريمة في واقع أفضل وأكثر إنسانية، وحقوقاً تحفظ وتصلح لأجيال قادمة، ومواجهة تحديات كثيرة، أهمها

الفقر والجهل والتخلف، ومن هنا تم تحديد مشكلة البحث وعنوانها يبحث في التنمية البشرية المستدامة ودورها في الحد من الفقر، ولا شك أن الفقر تحدي كبير يشبه المرض في ظل التخلف والجهل، ويحتاج إلى تشخيص وعلاج بتخطيط وإرادة قوية، وجاءت هذه الدراسة لتجيب علي التساؤل التالي ؟

هل يمكن للتنمية البشرية المستدامة مواجهة مشكلة الفقر والحد منها؟

تساؤلات البحث:

من خلال إدراك مصطلحات ومفاهيم العنوان الرئيسي لمشكلة البحث تبرز لنا التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بسياسات التنمية البشرية المستدامة ودورها؟
2. ما هي العناصر والسبل الكفيلة لتحقيق الاستدامة؟
3. ما هو مفهوم الفقر كتحدٍ للتنمية البشرية المستدامة؟
4. ما هي استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة للحد من ظاهرة الفقر؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مفهوم التنمية البشرية المستدامة، والفصل بينه وبين المفاهيم القديمة، كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية إلى غير ذلك من المفاهيم، وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى تطور الفكر الإنساني حيث يهدف هذا المفهوم إلى تطوير الإنسان وتعليمه، وتدريبه وتوعيته بدرجة الأولى، والاهتمام بصحته وحياته بشكل لائق وكريم، وحياة أجيال لاحقة من بعده، وتندمج أهداف البحث بدون شك مع كل ما أشارت له التنمية البشرية المستدامة، ومن الممكن أن نحددها في النقاط الآتية:

1. دور سياسات التنمية البشرية المستدامة.
2. معرفة العناصر الكفيلة لتحقيق الاستدامة.
3. التعرف على مؤشر الفقر كتحدٍ للتنمية البشرية المستدامة.
4. أهمية استراتيجية التنمية البشرية المستدامة للحد من الفقر.

أهمية البحث:

عند النظر والتأمل في عنوان البحث الرئيسي وما يهدف إليه نجد أنفسنا أمام موضوع كبير ومهم، وذلك يرجع إلى أهميته، فالتنمية البشرية المستدامة ليست بالأمر الهين وإنما هي نتاج فكر اجتماعي وتطور حياة الإنسان عبر مراحل وأجيال، فلا تنمية بدون مجتمع متعلم وواع خالي من الأمراض والعقد، ولا استدامة بدون

استقرار وأمن وإرادة قوية وتخطيط سليم يواكب كل التحولات التكنولوجية في الواقع، ليعيش الناس فيه بالرفاهية، والحياة الكريمة وتصلح حقوق أجيال قادمة من الثروات والموارد والمواد الطبيعية ويمكننا أن نشير إلى الآتي:

1- تظهر أهمية البحث في كونه مساهمة علمية متواضعة، ومحاولة لفهم مفهوم التنمية البشرية المستدامة كمصطلح حديث.

2- يعتبر هذا البحث تأكيد على أهمية التنمية البشرية في ظل الواقع العالمي الجديد.

3- التعريف بالتنمية البشرية المستدامة وما يوجهها من تحديات، أبرزها الفقر.

4- تبرز أهمية البحث في الإشارة إلى المال كعنصر أولي ومهم في أي تنمية أو تغيير واقعي حقيقي.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

1. الدور : انتشرت كثيراً كلمة الدور في الدراسات الاجتماعية وأصبحت من المصطلحات الشائعة في علم الاجتماع، لما لها من أهمية، وقد اهتم العلماء بتفسير هذا المصطلح، ووضعوا له دراسات بل هناك نظرية كاملة تسمى نظرية الدور، ومنهج الدور، فما هو الدور حسب رأي علماء علم الاجتماع « الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي».2

وبصورة أخرى الدور في علم الاجتماع هو السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل منصباً أو مكانة اجتماعية معينة.

أو الأفراد أو المؤسسات الاجتماعية وما تؤدي من أدوار متوقع بلوغها الهدف، بمعنى أنه يشمل المسؤوليات التي يتحملها أفراد المجتمع وعمل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية مهما كانت هذه الأهداف، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأيضا نشاطات الأفراد التي يكون لها مردود إيجابي على الحياة الاجتماعية، ويمكن لنا أن نعرفه إجرائياً.

الدور هو ذلك الفعل الاجتماعي سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المؤسسة، والذي يهدف إلى القيام بعمل ما في البناء الاجتماعي، وما يهمنا هنا هو دور المؤسسة صانعة القرار في موضوع التنمية وسياساتها الداعمة لاستقرار البناء الاجتماعي، واستدامة ذلك الاستقرار وفق خطط منظمة، فالتنمية البشرية في الواقع لها آفاق واسعة، والمجتمع له العديد من الخبرات، بتعدد القدرات والمهارات البشرية، المستويات المتعددة للتنمية تقابلها إمكانيات بشرية، إن أحسن استغلالها كقيلة أن تصنع

الاستقرار والأمان والحياة الكريمة وديمومة تلك الحياة من حق الأجيال اللاحقة للاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية ووضع الخطط دون استنزافها.

2. مفهوم التنمية : يعد مصطلح التنمية قديماً من الناحية اللغوية ولكنه جديد نسبياً من الناحية الفلسفية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، لتقوم التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الفرد والدخل وقوى الإنتاج في المجتمع، وأيضاً من منظور المعرفة ونمو الثقافة والارتقاء بالسلوكيات، وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي.4

إن كان مفهوم التنمية الشاملة قد أخذ وقتاً طويلاً إلى أن تبلورت مفاهيم تنموية أخرى، من بينها مفهوم التنمية البشرية، الذي يجب أن يركز على تطوير الإنسان صانع التنمية، لا تطوير الأشياء وأنها عملية اجتماعية بكل تأكيد، الهدف منها بناء الإنسان وتحسين قدراته وإبراز إمكانياته حتى يكون عنصر فاعلاً يؤدي دوره في البناء الاجتماعي، ويمكن هنا أن نضيف تعريفاً مختصراً للتنمية عملية شاملة لكل مناحي الحياة وفق تخطيط منظم يديرها الإنسان من أجل رفاهيته ورفاهية المجتمع.

3. مفهوم التنمية البشرية :

التنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات الناس، وأهم هذه الخيارات أن يعيش الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يحصل على التعليم والمعرفة، وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق. كما تشمل التنمية البشرية خيارات أخرى مثل التمتع بالحريّة السياسية، وضمان حقوق الإنسان، وإتاحة فرص المشاركة في المجتمع، بما يضمن للإنسان الكرامة والقدرة على تحقيق إمكاناته الكاملة. 5

مفهوم سياسات التنمية – 4

تعد سياسات التنمية وسيلة أخرى لدورها في تحقيق التنمية الشاملة، التي تستند إلى منطق عام مفاده أن التنمية في النهاية عملية تغير، وإذا كان الأمر كذلك، فإن السياسات تتمثل في رسم نموذج التنمية وتحديد أهدافها ثم وضع الخطط والبرامج المنفذة لها، وبعبارة أخرى فإن السياسات تتمثل في تحديد الأسلوب المناسب والتوقيت المناسب، وحشد الإجماع حولها، والطاقات لتستفيد بها6

إذن سياسات التنمية تعني مجموعة الخطط والبرامج والتدابير التي تتخذها الدولة والحكومة سعياً منها لإحداث تغير شامل نحو الأفضل، ولتحقيق أهداف اجتماعية

واققتصادية وسياسية، الهدف منها تحسين حياة أفراد المجتمع وضمان استقرارهم على كل المستويات.

5 - التنمية البشرية المستدامة

مصطلح حديث وليس ببعيد عن مفهوم التنمية البشرية، إذ يشير الدكتور علي الحوات في كتابه التنمية البشرية في عالم متغير، (أن التنمية البشرية هي تنمية قدرات وإمكانات الإنسان إلى أبعد حد ممكن يستطيع معه توظيف قدراته المختلفة، ومزاولة حياته بحرية) ويضيف أن هذه الحرية والحياة المستقرة قوامها حرية الإرادة وحرية الابتكار وحق التعبير والإبداع مع كامل الاعتبار لحرية واختيارات غيره من الناس ويأتي على حقوق الأجيال القادمة ولغيره من الذين لا يزالون في بطون أمهاتهم، أي: حق الجيل القادم في موارد البيئة الطبيعية وثرواتها الكامنة، فلا تستنزف في هذا الجيل ويترك الجيل القادم بلا مصادر طبيعية للحياة والعيش.

7. إذن مفهوم التنمية البشرية باختصار هو الاهتمام بالإنسان وتدريبه وتطوير مهاراته المختلفة، وتسخير كافة الإمكانيات للحياة الكريمة مع عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية والحياة المستقرة الكريمة

6 - مفهوم الفقر

كلمة فقر في سياقها اللغوي العام، تعني الحاجة والفاقة والعوز وعدم القدرة على سد احتياجات الفرد لنفسه، إلا أننا هنا أمام مفهوم مرتبط بعلم الاجتماع والتنمية البشرية والتعريفات المتعددة لهذا المصطلح، لذلك نورد تعريف الأمم المتحدة للفقر في وثائق البرنامج الإنمائي الفقر ليس مجرد انخفاض في الدخل بل أنه قد يتعلق بالصحة والتعليم والحرمان من المعرفة وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، ومن ثم فالفقر هو الفقر البشري، وعدم تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام الناس.

إذن الفقر الذي تقصده التنمية البشرية المستدامة وتهدف إلى القضاء عليه هو فقر إنساني شامل، وهو يمثل الخطر على مسيرة التنمية البشرية المستدامة، ويعتبر أحد العوائق في طريقها، فالفقر هو فقر الإنسان لكافة الإمكانيات والقدرات والموارد التي تجعل منه فريسة سهلة للهلاك.

8.

الفصل الثاني الإطار النظري

الدراسات السابقة:

أولا سياسات التنمية والتنمية البشرية المستدامة
ثانياً - أبرز العناصر الكفيلة لتحقيق الاستدامة
ثالثاً - الفقر والفقر البشري كتحدٍ للتنمية البشرية المستدامة.
رابعاً - استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة للحد من مشكلة الفقر
الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة، هي تلك الدراسات أو مجموعة الأبحاث والكتب والوثائق والمطبوعات والصحف، التي لها ارتباط بموضوع الدراسة أو البحث الذي يتناوله الباحث، وبالتالي يقوم بجمع أكبر قدر من المعلومات الأولية التي يتحصل عليها بفضل الاطلاع على تلك الدراسات مكوناً فكرة عامة حول موضوع بحثه وتحديد التشابه والاختلاف فيما بين المواضيع المطروحة ومشكلة البحث،

1- دراسات عربية

2- دراسات محلية.

1- دراسة : الدكتور فرحات عباس وداد، جامعة سطيف الجزائر بتاريخ 2018، شملت الجزائر والأردن واليمن، بعنوان دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، 9، وتهدف هذه الدراسة إلى تحسين مستوى حياة السكان، ويتحدث من خلالها الباحث حول دور سياسات التنمية في مواجهة مشكلة الفقر باعتباره من أكبر وأقدم التحديات التي تواجه دول العالم، خاصة النامية منها، وقد أكد على أهمية التطور باعتبار مفهوم التنمية المستدامة، آخر ما توصل له الفكر البشري في مواجهة هذه التحديات، مع ضمان متطلبات العيش اللائق للأجيال المتعاقبة، فمن المؤكد التخلص نهائياً من قيود الفقر باتباع سياسات تنموية مستدامة ورشيده، واستخدم في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة.

التعليق على الدراسة:

إنما ما تناوله الباحث الدكتور فرحات عباس وداد، يدل بشكل واضح على الاهتمام الكثير من قبل الباحثين وعلماء علم الاجتماع، والمهتمين بالشأن الاجتماعي، فمشكلة الفقر في المفهوم التنموي فقر شامل سواء كان في مستوى الحياة المادية أو فقر فكر واجتماعي سببه التخلف والامية والجهل.

2-دراسة : الدكتور علي الحوات، باحث وأكاديمي ليبي، بعنوان التنمية البشرية في عالم متغير، دراسة بعنوان الفقر والفقر البشري في المجتمع الليبي طبيعته ومظاهره 10 ، قام الدكتور علي الحوات أستاذ علم الاجتماع بجامعة طرابلس ليبيا بدراسة عميقة بعنوان الفقر والفقر البشري في المجتمع الليبي، طبيعته ومظاهره ضمن كتابه التنمية البشرية في عالم متغير، دراسات في المجتمع الليبي، الطبعة الثالثة، 2015م، حيث تناول كل ما يخص التنمية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتطرق إلى العديد من المفاهيم في هذا الشأن وتناول في دراسته للفقر العديد من القضايا، وبذلك تشابهت هذه الدراسة مع موضوع البحث باعتبارها تتحدث حول سياسات التنمية للحد من ظاهرة الفقر، ورغم اختلاف العنوان الظاهري، وانتهج في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، والبحث الكيفي،

التعليق على الدراسة:

إن ما تناوله الدكتور علي الحوات في دراسته هذه يدل دلالة واضحة على الاهتمام الكبير بموضوع سياسات التنمية البشرية المستدامة، وهي من مصطلحات الألفية الثالثة في برنامج الأمم المتحدة الإنساني، وما احتوى عليه من آراء علمية وأفكار. أولاً. سياسات التنمية البشرية المستدامة:

التنمية في مفهومها العام عملية حضارية، الهدف منها التغيير والإصلاح والبناء والتطوير، وكل هذه المفاهيم وغيرها ترتبط ارتباطاً وتقوي بالإنسان، فلا تنمية بدون وجود الإنسان، ولا حياة بشرية بدون وجود تنمية، في العديد من المجالات، ونحن نشهد عالم، والفارق الكبير بين الدول المتقدمة، والدول المهتمة بالنمو والدول الأقل نمواً، أو الفقيرة والمتخلفة، فمن الواجب رسم سياسات تنموية للقضاء على الفقر والجهل والتخلف والتبعية، والنهوض بالمجتمع واستشراف المستقبل، فسياسات التنمية تستهدف تحقيق أهداف واضحة.

أ - سياسة التنمية الاجتماعية أو البشرية:

تهدف إلى زيادة قدرات أكبر عدد من أفراد المجتمع، على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمارها، كما تهدف إلى الدفع لأكثر عدد ممكن من أفراد المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة، في الحياة العامة، وتقديم النصيحة والرأي و اتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الطاقات الفكرية والثقافية لدى الناس، إلى واقع حي يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره

ب - سياسات التنمية البشرية المستدامة:

يقول دكتور عبدالهادي الجوهري أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية، لارتباط كل منهما بالآخر، ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية (البشرية) على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى، وأن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية (البشرية) من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية، فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها، وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله

إذن جاء الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة مركزاً على الأبعاد الاقتصادية أكثر من الاجتماعية، وتمخض عن ذلك الاهتمام بالتنمية الإنسانية، التي تركز على البعدين الاجتماعي والاقتصادي معاً، ومثل ثم فإن سياسة التنمية الإنسانية البشرية، هي تلك التي تحدث تحولاً وتحديثاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في إطارها الإنسان في المجتمع، محلياً وقومياً وعالمياً، والتي تساعد على تمكينه وتقويته، في إطار حقوقه وحياته المشروعة، وتساهم في تحسين نوعية الحياة للإنسان وضمان حقوق الأجيال اللاحقة في الاستفادة من الثروات الطبيعية، ولكي يتحقق مفهوم الاستدامة لا بد من الاستقرار السياسي والاجتماعي

إذن تتحدد سياسات التنمية البشرية المستدامة في إعطاء حقوق الناس والحياة في مستوى عيش كريم من تعليم وصحة وعمل ودخل وسكن، وضمان حقوق الأجيال اللاحقة من الثروات الطبيعية دون ترك تلك الأجيال للفقر والعوز. 11

ثانياً. العناصر الكفيلة لتحقيق الاستدامة:

تحقيق الاستدامة يتطلب جهداً جماعياً يشمل الأفراد والحكومات والشركات، عبر تبني ممارسات مستدامة تعزز التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. التعاون الدولي أيضاً يلعب دوراً حاسماً في مواجهة التحديات البيئية التي لا تعترف بالحدود السياسية وتتحدد عناصرها في الآتي:

1- ثروة بشرية

2 - ثروة مالية تمثل التكنولوجيا الحديثة

3 - ثروة طبيعية وتمثل الموارد المتعددة.

ويتجه التفاعل بين هذه العناصر لتكون التنمية التي تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، إذا حدث أي خلل أو نقص في إحدى هذه العناصر أو

المكونات الثلاث، لم تعد هناك تنمية، لأنه ببساطة لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة، فسوف ينقص المال غداً، والحقيقة في هذه العناصر أن الإنسان هو الذي يقودها، ويوجهها مما يستلزم تنسيق القدرات وكفاءة عالية في الأدوار.12 إذا نستنتج مما سبق أن أهداف التنمية المستدامة، تركز على المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة الأساسية، وذلك من أجل ديمومة وجودها إلى أبعد مدى، مع أهمية وضع الخطط التنموية، لإدارة الموارد الطبيعية وغير المتجددة، وهذه الخطط تشمل العدالة الاجتماعية في التوزيع والاكتفاء، والاختيار للأجيال القادمة وضمان حقوقها، مع ضرورة تحقيق المشاركة الاجتماعية على أوسع نطاق، وترشيد الاستهلاك واستغلال الموارد المتاحة، والاستخدام الأمثل لها، وتحقيق التنمية المستدامة في ركائز الاستدامة أو الاستمرار، بحيث لا يتم الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة، مع الاستفادة المنظمة للأجيال الحالية، والتركيز على مصلحة الأغلبية البشرية، ولا يسمح بأي أقلية أن تحتكر وتسيطر على الموارد، وبذلك يكون هناك ضمان كافي للاستدامة في ظل إرادة الناس الحقيقية لتحقيق التنمية، شريطة أن يكونوا قادرين على التحكم والإدارة، ولديهم سلطة وحكومة رشيدة تمثل فيها العدالة الاجتماعية والمبادئ والقيم الأخلاقية، سواء كانت هذه القيم معنوية أو اجتماعية، فقيم المشاركة والتعاون تتم من خلال تلك القيم المعنوية التي يمثلها الدين، وهو الأساس.

ثالثاً - الفقر والفقر البشري:

الفقر - تحدد معظم الدراسات الدولية للفقر بمؤشرات ومقاييس مادية، ترتبط أساساً بالدخل، ويرتبط بذلك ضمناً بالقدرة الشرائية للفرد، فإذا قلت القدرة الشرائية عن دولارين، أعتبر الفرد فقيراً أو تحت خط الفقر، ويتم مساعدته اجتماعياً، ويشير هذا التعريف لملاحظات أهمها أنه تعريف إحصائي مادي وأنه نسبي إلى حد كبير. هذا التعريف أهمل بعداً آخر للفقر، فالفقر البشري، يشمل مناحي عديدة منها الفقر الاجتماعي الفكري والثقافي والمعرفي، ضعف الآفاق وفقدان المهارات، إذن الفقر في المفهوم التنموي يشمل العديد من المظاهر، وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فإنه يشمل عدة مظاهر سلبية:

1. عجز الفرد عن التفكير خارج ذاته، فهو أقرب للإنسان البدائي.
2. الفقر البشري سبب ونتيجة للفقر المادي، وانحدار مستوى المعيشة.
3. انعزال الفرد بالمعنى الاجتماعي والثقافي.

4. وجود الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الذين يملكون الثقافة، والذين لا يملكون ثقافة، ويحيون في عزلة وهامشية.

5. ظهور مؤشرات الصراع الاجتماعي والثقافي الخفي والظاهر في المجتمع الواحد. من خلال ما تقدم ذكره لا يمكن التفريق بين الفقر والفقير البشري، فكلاهما يصيب الإنسان، الذي هو محور التنمية البشرية، ويشكل عائقاً أمام هذه التنمية، بحيث يصبح مجموع الفقراء تحدي كبير، عندما ينزلون أولئك الفقراء ذاتهم وشعورهم، بالإضافة إلى إحساسهم بالغبين والقهر والتهوين، وأن مطالبهم وحقوقهم لا تلبي حاجاتهم، فيزدادوا فقراً على فقرهم وعزلاً على عوزهم، وينتجون أسراً فقيرة، وأبناء محطمين، نتيجة للظروف المادية والمعنوية والفكرية والثقافية ومستوى أهاليهم.

إذن يصبح الفقر تحدياً كبيراً مثلما ذكرنا في طريق التنمية البشرية المستدامة، فمهما تم من تقديم خطط وبرامج إنمائية، لا يمكن أن يكتب لها النجاح، إلا بمواجهة تحدي الفقر والفقير البشري، وإزالة هذه العقبة من الطريق أو التخفيف من آثارها تدريجياً، حتى يتم القضاء عليها، من خلال التخطيط السليم والاهتمام بالإنسان الذي هو محور التنمية البشرية المستدامة، بحيث يضمن لهذا الإنسان حياة كريمة هادئة ومستقرة، في جو يسوده الأمن والأمان، ويشمل هذا التخطيط التعليم والصحة والقضاء على الأمراض والسكن اللائق والدخل الجيد، ومعالجة المظاهر الثقافية السلبية، والصراعات الاجتماعية وضرورة التوعية الشاملة بمراحل التغيير الاجتماعي، والتكنولوجي على المستوى العالمي مع المحافظة على المعتقدات الدينية دون المساس بها، لأنها تمثل الجانب الروحي للإنسان المسلم، وأثار الفقر تتمثل في الأمراض الجسدية والفكرية والتعصب ولا مبالاة والسلبية، وعدم المشاركة الاجتماعية، والشعور بالغبين والاضطهاد، فالآثار الناجمة عن الجانب الاجتماعي والصحي والثقافي والنفسي، تمثل جوانب سلبية

أخرى لا يمكن معالجتها لأمد طويل، وتصبح من العوائق الصعبة لعملية التنمية البشرية المستدامة، وضياح للمجتمع، ولحق الأجيال اللاحقة، ولكن في حالة تم القضاء عليها أو الحد منها فإن عملية التنمية البشرية المستدامة، تضمن حق الأجيال اللاحقة في الحياة بمستوى عيش كريم، بعيداً عن الفقر ومظاهره وآثاره، ويكون المجتمع سويّاً خالياً من أمراض الفقر المتعددة، وهذا يتطلب إرادة سياسية حكيمة ورشيده.

رابعاً: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة للحد من الفقر:

لكل عمل لا بد من وجود تخطيط سليم، وهذا التخطيط لا يمكن أن يكون إلا بوجود إرادة سياسية وفعالة، تستشعر الخطر على المجتمع، وتسعى إلى إزالة تهديده، فالخطر هنا هو كل ما يواجه عملية التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة، بحيث يتمثل هذا الخطر في التخلف والجهل والفقر والأمية وسوء نظام التعليم وسوء النظام الصحي والفساد الإداري والمالي، إلى غير ذلك من المعوقات، إلا أنه يمكن القول بأن العالم اليوم غير العالم بالأمس، فعالمنا اليوم يسعى إلى انتهاج أساليب عديدة لتجاوز كل العوائق، ووضع خطط تنموية وإنسانية، من خلال برامج الأمم المتحدة في الألفية الثالثة، وبالتالي تم وضع استراتيجية عمل واضحة في هذا الشأن (ولا يمكن حدوث التنمية أو الارتقاء دون استراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها)، ومن هنا تشكل أهمية الاستراتيجية في التنمية، وفي توضيح صور وأنماط واتجاه وقوة التغيير لأحداث التنمية، ول هذه الاستراتيجية عوامل لا بد منها:

1. تشخيص أبعاد الواقع المجتمعي المختلفة.
 2. دراسة وتشخيص المجتمع تاريخياً في مراحل التطورية.
 3. تحليل العناصر القائدة في المجتمع والفاعلة والمؤثرة، والتي تمثل الصفوة ودعمها.
 4. تحديد درجة ومستوى التنمية للمجتمع، من خلال مؤشر التنمية.
 5. تحديد المؤسسات المسؤولة عن وضع الاستراتيجية.
 6. استيضاح الصورة المستقبلية للمجتمع، لتحقيق مفهوم الاستدامة.
 7. تحديد الشخصية التنموية المطلوبة، وأولويات الأهداف التي ينبغي تحقيقها.
 8. تحديد السلوك الأمثل لإدارة التنمية واستراتيجية أدوات التنمية البشرية.
- ومن خلال هذه الاستراتيجية التي تعتمد في أي مجتمع يتطلع إلى التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة تتحقق بفعل قوة الإرادة لإحداث تغيير في أرض الواقع، فلا يمكن تحقيق تنمية بشرية مستدامة دون تحقيق أسس قوية، ومنهجية واضحة لمحاربة الفقر والتخلف والجهل على كل المستويات، فالمجتمع بكل طبقاته ككل لا يتجزأ، يحتاج إلى التنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة يسعى لها، إذن لا بد من اعتماد استراتيجية واضحة للتنمية، واستغلال كافة الموارد المتاحة، سواء كانت هذه الموارد طبيعية أم صناعية والتأكيد على الموارد البشرية وتطويرها، لأن الإنسان هو محور التنمية، ويجب أن يعيش في مستوى لائق، ولا يضر بحقوق الغير، والأجيال اللاحقة في حقهم من الموارد الطبيعية، وتقع المسؤولية هنا مثلما ذكرنا على

المؤسسات والإدارات والهيئات التي تدير العملية التنموية، وإمكانية نجاحها، أو تولي من يقوم بهذا الدور خدمة للمجتمع، للالتحاق بركب التطور والحضارة، وضمان مستوى معيشي للناس والأجيال اللاحقة. 13

المبحث الثالث - منهج الدراسة ونوعها ومجالها المكاني والزمني : منهج الدراسة ونوعها:

اعتمدت هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي، حيث تستخدم الدراسات الوصفية هذا المنهج، ويقوم الباحث بوصف مشكلة البحث أو الظاهرة البحثية بالدراسة وصفاً مبنياً على اطلاع واسع لها، وعلى هذا الأساس انتهجت في بحثي هذا ما يتناسب معها:
المجال المكاني: ويقصد به مكان الدراسة، وبما أن البحث مكثبي فمكان الدراسة ليبيا، وبطريقة التحليل السردية.

المجال البشري: بالعودة إلى العنوان الرئيسي فإنني اتبعت منهجاً يصف المشكلة ويحللها، على الرغم من وجود مناهج تعتمد الاستبيان والملاحظة والمقابلة، إلا أن طبيعة هذا البحث بطريقة البحث الكيفي النوعي.

المجال الزمني: ويقصد به الفترة التي يستغرقها الباحث في استكمال بحثه، فقد كانت هذه الفترة التي قام بها الباحث بإجراء بحثه حوالي 4 أشهر.

الخاتمة:

لكل عمل خاتمة وخاتمة هذا البحث يمكننا أن نؤكد فيها أن التنمية البشرية المستدامة هدف وغاية ولا يمكن ان يتحقق هذا الهدف بدون وجود ارادة سياسية وحكومة تتميز بالقوة والحنكة وتتجسد في ارض الواقع بسياسات تنمية سياسات التنمية البشرية المستدامة الاستراتيجية وذلك من أجل الانسان وتطويره و إبراز مواهبه ومهاراته ولا شك ان هذا الانسان يمثل مجموع الأفراد والأفراد يمثلون مجتمع والمجتمع محتاج الى مؤسسات ذات حس وطني تعمل من أجل استثمار كل الموارد البشرية في عملية التنمية والتنمية البشرية المستدامة للحد من الفقر والفقر البشري وقد لا يتأتى العلاج دفعة واحدة أو استكمال ما تم إنجازه في زمن مضى من مشاريع تنموية ان أهمية التنمية البشرية المستدامة في عصرنا الحالي أصبحت ملحة فلا يمكن استنزاف كل الموارد الطبيعية بصورة ملفتة للنظر دون فائدة تذكر للأجيال الحاضرة ولا مخزون يبقى للأجيال القادمة.

نتائج البحث، وتوصياته

توصل البحث الذي كان عنوانه دور سياسات التنمية البشرية المستدامة، في الحد من الفقر إلى النتائج الآتية:

- 1- إن سياسات التنمية البشرية المستدامة عمل تقوم به المؤسسات، بهدف بناء قدرات الفرد (الإنسان) وضمان حقوقه وحقوق أجيال من بعده.
- 2- أن أهداف التنمية المستدامة المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة، وذلك من أجل ديمومتها، للحد من الفقر.
- 3- استنتجت الدراسة أن الفقر مشكلة تواجه كل الشعوب أفراد وجماعات، وهي إحدى تحديات التنمية البشرية المستدامة.
- 4- استنتجت الدراسة أنه لا يمكن وجود تنمية بشرية مستدامة دون وجود تخطيط وخطط وبرامج واستراتيجيات واضحة، قابلة للتنفيذ.
- 5- تقع على مؤسسات الدولة مسؤولية القيام ببرنامج شامل لتنفيذ سياسات التنمية البشرية المستدامة للحد من الفقر.

التوصيات:

من خلال ما تقدم من تناول وشرح وتفصيل لمشكلة البحث، والمتمثلة في دور سياسات التنمية البشرية المستدامة للحد من الفقر، بناء على النتائج التي تم الوصول إليها نوصي بالتوصيات الآتية:

1. نوصي بأن تكون سياسات التنمية البشرية المستدامة مرتبطة بالواقع ومنبثقة منه.
2. ضرورة التوعية الاجتماعية من خلال مؤسسات المؤسسات المعنية والجامعات والإعلام بأهمية التنمية البشرية المستدامة، ودورها في الألفية الثالثة.
3. نوصي بأهمية معالجة مشكلة الفقر والفقر البشري، طبقاً لأهداف التنمية المستدامة، واعتبار هذه المشكلة التحدي الأول في سلم التحديات.
4. نوصي بوضع خطط وبرامج تنموية مستدامة وفق استراتيجيات وطنية واضحة.
5. نوصي بأن تحمل الدولة ومؤسساتها مسؤولية قيام التنمية البشرية المستدامة ومنح حقوق الأجيال الحاضرة، وضمان حقوق الأجيال اللاحقة في الموارد الطبيعية دون استنزافها.

المقترحات :

- تعزيز البعد المؤسسي للتنمية البشرية المستدامة : يقترح البحث ضرورة إدماج سياسات التنمية المستدامة في الهياكل المؤسسية للدولة، مع اعتماد خطط قطاعية مترابطة (الصحة، التعليم، الاقتصاد) لضمان تكامل الجهود في محاربة الفقر.
- إعداد مؤشرات وطنية لقياس الفقر البشري من المقترح تطوير أدوات قياس كمية ونوعية لمدى تحقق التنمية البشرية المستدامة، تشمل مؤشرات عن التعليم، الصحة، والقدرة على الوصول إلى الموارد، وليس الاقتصار على الدخل النقدي فقط.
- دمج البعد البيئي في السياسات التنموية يقترح البحث ربط استراتيجيات الحد من الفقر بإدارة الموارد الطبيعية، عبر سياسات تحافظ على ديمومة المياه، الطاقة، والأراضي الزراعية، بما يضمن العدالة بين الأجيال.
- إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات يُقترح تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها شريكاً أساسياً في مواجهة الفقر.
- إطلاق برامج وطنية للتوعية المجتمعية يقترح البحث تبني حملات إعلامية وتثقيفية وطنية لتعزيز الوعي بمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وربطها مباشرة بتحسين معيشة المواطنين والحد من الفقر.
- تخصيص موازنات تنموية واضحة من المقترحات المهمة أن تُخصص موازنات مالية مستقلة ضمن الموازنات العامة للدولة لدعم برامج التنمية البشرية المستدامة، بما يضمن استمرارية تنفيذها وعدم خضوعها للتقلبات السياسية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة : يقترح البحث الاسترشاد بتجارب بعض الدول التي نجحت في الحد من الفقر عبر سياسات تنموية مستدامة، مع تكييف هذه التجارب بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1. الحوات، علي (2015). التنمية البشرية في عالم متغير: دراسات في المجتمع الليبي، الطبعة الثالثة، ليبيا. ص27
2. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. أنتوني غيدنز ترجمة: محمود النوادي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة 2018
3. الجوهري، عبد الهادي. التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أسس علم الاجتماع . مكتبة النهضة 1991
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقارير التنمية البشرية (2000-2023).
5. تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 1990 ،
6. منظمة الأمم المتحدة (2015). أهداف التنمية المستدامة 2030.
7. تقارير البنك الدولي حول الفقر والتنمية (2010-2023)
8. سوسيولوجيا الفقر والهشاشة: منية خالي عيسى العدد الرابع عشر، مارس 2024
9. عباس وداد، فرحات (2018). دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر والأردن واليمن، جامعة سطيف، الجزائر.
10. الحوات، علي (2015). التنمية البشرية في عالم متغير: دراسات في المجتمع الليبي، الطبعة الثالثة، ليبيا. ص29
11. د. طلعت السروجي . التنمية الاجتماعية في الحداثة . جامعة خاوان 2012
12. تقرير الأمم المتحدة. خطة التنمية المستدامة. 2023.
13. ا شراف براهيمي(2008)ز التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها